إتحافُ النُّبَهَاءِ بِنَحْوِ الفُقَهَاءِ
تأليفُ الإمام ابن طُولُون شمسِ الدِّين محمد بن علي بن خُمَارَوَيه بن طُولُون الصَّالِحي الحَنَفِي المتوفَّى سنة 953هـ
تحقيق ودراسة

د. أسماء محمد رفعت

مستخلص:

يسَّر الله لي الوقوف على مخطوط رسالة: إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء. للإمام محمد بن طولون الحنفي (ت953هـ)(وهو غير محقق من قبل)، ويتناول فيها ابن طولون عدة مسائل يُبيِّن فيها أثر قواعد النحو في فَهم معاني الكلام وتغيُّر دلالته تبعًا لتغيُّر أوجه هذه القواعد.

إن الغرض الرئيس من علم النحو أمران، فهم الكلام العربي كما فهمه العرب، وانتحاءُ سمت كلام العرب في كلامها، فليس الغرض من علم النحو هو حفظ قواعده وترديدها، وهذا الذي أراد ابن طولون بيانه في رسالته هذه من خلال عرض طائفة من النصوص والمسائل التي تؤثِّر في فهمها قواعد النحو، ولعل ذلك هو الذي جعَل ابن طولون يُسمِّيها نحو الفقهاء، نسبةً إلى الفهم، وقد نوَّع ابن طولون في هذه النصوص والمسائل، فجاء بنصوص من القرآن ومن الشعر ومسائل فقهية، يُبيِّن أثر قواعد النحو في فهمها، ومن هنا تأتي أهمية هذه الرسالة فهي على صغر حجمها تعرِض لمسائل يتدرب بها متعلِّم النحو على استعمال قواعده في غرضها الأصلي، وهو فَهم الكلام وَفْق معهود كلام العرب.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى آله

(ISSN : 2536 - 9555)

وصحبه، والتابعين له بإحسان إلى يوم القيامة...، وبعدُ:

فإن ابن طولون الحنفي من علماء القرن العاشر الذين أَثْرَوا هذه الحقبة علميًّا في شتى الفنون، فقد أخذ عن كبراء علماء عصره، وتخرَّج عليهم، ومن أهمهم جلال الدين السيوطي، ومن العلوم التي رسخ فيها ابن طولون علم النحو، فكان له فيه مصنَّفات عدة، ومنها رسالته: إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء.

وقد تناول ابن طولون في هذه الرسالة تأثير قواعد النحو في البُعد الدلالي للنصوص الفصيحة، وقد نوَّع ابن طولون في إيراد هذه النصوص الفصيحة؛ من قرآن وشعر فصيح، هذا إلى أثرها في بعض المسائل الفقهية كمسائل الطلاق وغيرها، فيأتي بهذه المسائل ويُبيِّن أثر قواعد النحو في تغيُّر حُكم هذه المسائل وَفقًا لتغيُّرهذه القواعد.

وقد تناوَل هذه المسائل في ثلاثة فصول، تناول في الفصل الأول مسائل عدة نقلها من عدة كتب من كُتب تراجم النحويين واللغويين، والفصل الثاني جعلها للمسائل الفقهية المبنية على قواعد النحو، والفصل الثالث عرَض لمسائل متنوعة سئل عنها ابن هشام النحوي، وتَنصَبُّ جميعها في بيان أثر القواعد النحوية في فهم معنى الكلام والتأثير في دلالته.

وأسأل الله عز وجل أن أكون قد قدَّمت بهذا التحقيق لهذه الرسالة خدمةً للغة القرآن الكريم، وإحياءً لكتاب من كتب تراثنا العربي الإسلامي.

خطة البحث:

ويأتي هذا البحث في مقدمة وقِسمين رئيسين، وهما: الدراسة والتحقيق. ثُمَّ ذيلتُه بخاتمة أذكر فيها بعض النتائج والتوصيات التي أسلم لها البحث، ثم يأتي فهرس المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة والتحقيق.

-القسم الأول: الدراسة، وتشمل:

أولًا: التعريف بالمؤلِّف، ويشمل:

-اسمه ونشأته.

-شيوخه.

-مؤلفاته.

-وفاته.

ثانيًا: التعريف بالكتاب، ويشمل:

-توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

-منهج المؤلِّف.

-أهميته.

-مصادره.

-وصف النسخة الخطية المعتمدة.

-المنهج المتبع في التحقيق.

-القسم الثاني: النص المحقق.

-الخاتمة.

-فهرس المصادر والمراجع.

(ISSN : 2536 - 9555)

القسم الأول: الدراسة:

أولًا: التعريف بالمؤلِّف:

اسمه ونشأته:

محمد بن علي بنِ أحمدبن خُمَارَوِيه بن طولون، الدمشقيُّ الصالحيُّ الحنفيُّ، العلامةُ المحدِّثُ المؤرِّخُ النحويُّ الفقيهُ المتفنِّنُ[1].

وُلِد بصالحية دمشق بسفح قايسون سنة 880هـ، حفظ القرآن في صغره، ثم أخذ في القراءة على المشايخ والعلماء في شتى الفنون، فحفظ متن «المختار» في الفقه الحنفي، ومتن «المنار» في أصول الفقه، والمقدمة الآجرومية وألفية ابن مالك، والجزرية في علم التجويد وغير ذلك، ثم شرع في قراءة الحديث والتصوف، وكذلك تلا القرآن بالقراءات السبع، ثم الثلاثة المتممة، بل اشتغل ابن طولون بفن الطب والفلك والهندسة، وقد نصَّ ابن طولون نفسُه أنه اشتغل بسبعة وعشرين عِلمًا.

شيوخه:

نظرًا لتفنن ابن طولون ومشاركته في سائر الفنون، فقد كثُر مَن أخذ عنهم من المشايخ والعلماء:

(1) راجع في ترجمته: ابن طولون الحنفي، الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ابن حزم، ط1، 1416هـ–1996م، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1، 1406هـ–1986م،(78/1)،ونجم الدين الغزي،الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418هـ–1997م، (51/2).

وممَّن أخذ عنهم وانتفع بهم شيخه ابن شكم الدمشقي (ت893هـ)؛ لازمه عشر سنين، وقرأ عليه الصحيحين روايةً ودراية. وكذلك لازم شيخه ابن زريق (ت900هـ)، فقرأ عليه السنن الأربعة ومسند الإمام أحمد والموطأ وغير ذلك. وممَّن انتفع بهم شيخه ابن المِبرَد يوسف بن عبد الهادي (ت909هـ)، فقد قرأ عليه ابن طولون الحديث والتاريخ والتصوف والأدب. وممَّن انتفع بهم ابن طولون شيخه جلال الدين السيوطي (ت911هـ)؛ فقرأ عليه في النحو وأصوله، وغير هؤلاء من العلماء الذين استفاد منهم ابن طولون.

مؤلَّفاته:

ذكر ابن طولون لنفسه في الفلك المشحون 726 مؤلَّفًا، أغلبها أجزاء ومختصرات، وهي متنوعة تشمل سائر الفنون، وأقتصر منها على ما يخص علم النحو والصرف والعروض، لكثرتها الهائلة، مبينةً ما طُبِع منها وما هو ما زال مخطوطًا، وما هو في عداد المفقود، فما لم أَذكُر أنه طُبع أو ما زال مخطوطًا فهو الذي أعني أنه في عِداد المفقود.

-الأنور الشمسية في شرح حل الخزرجية في علم العروض.

-إرشاد الأعمى إلى خواص الأسما.

-إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء. وهو كتابنا الذي نعمل عليه، وسيأتي الكلام عنه مفصَّلًا.

-الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام، له نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم 708.

-تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى:{إن رحمة الله قريب من المحسنين}، طُبِع في مجلة المورد المجلد 17 العدد 4 سنة 1988م.

(ISSN : 2536 - 9555)

-حاشية على كتاب الاقتراح في أصول النحو لشيخه السيوطي.

-حاشية على شرح الكافية للرضي.

-الحاوي لشرح الكافية لملا جامي والحاشية لتلميذه ملا عبد الغفور.

-رشف اللما في الكلام على إنما.

-الرياض الزهرية في الجداول النحوية.

-شرح ألفية ابن مالك.

طُبِع بدار الكتب العلمية، بتحقيق عبد الحميد جاسم الكبيسي.

-شرح ممزوج على ألفية السيوطي في النحو.

-شرح ممزوج على مغني اللبيب.

-شرح ممزوج على قصارى في علم التصريف للخجندي.

-شرح ممزوج على توضيح (الخزرجية) في علمي العروض والقوافي.

-شرح على (الكافي في علم القوافي) لابن بري.

-الكلام على مسألة: ضربي زيدًا قائمًا.

-منير الدياجي الليلية في الأحاجي النحوية.

-المسائل الملقَّبات في علم النحو.

طُبع في مكتبة الآداب بالقاهرة بتحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم.

-منحة الأفاضل للشروط التي بها يتحقق تنازع العاملَين أو العوامل.

-النجوم الزواهر في الأشباه والنظائر.

لخَّص فيه كتاب شيخه الجلال السيوطي الأشباه والنظائر النحوية، له نسخة في دار الكتب المصرية، مجاميع طلعت 616 رسالة رقم 3.

وفاته:

بعد أن عاش ابن طولون حياة حافلة بالعلم والتدريس والتأليف، وحاز من ثناءات شيوخه وتلامذته وأعيان عصره، جاءته المَنيَّة، وتوفي يوم الأحد حادي عشر جمادى الأولى من سنة ثلاث وخمسين وتسع مئة، ودفن بتربتهم عند قبر عمه جمال الدين يوسف بن طولون، في سفح جبل قاسيون، عن عمر يناهز 73 عامًا.

وقد كانت جنازته مشهودة، حضرها العلماء والأعيان والعوام، رحمه الله تعالى.

ثانيًا: التعريف بالكتاب:

توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلِّفه:

هذا الكتاب وضعه ابن طولون –كما سبَق بيانُه– في بيان أثر قواعد النحو في فَهم دلالات الكلام، وإضافته النحو إلى الفقهاء، إمَّا أن يكون أراد بلفظة الفقهاء معناها اللغوي، وهو الفهم والمعرفة، فيكون المراد بنحو الفقهاء: أثر قواعد النحو في فهم معاني الكلام ودلالاته، وأن هذا هو الغرض الرئيس من قواعد النحو.

وإمَّا أن يراد بالفقهاء المعنى الاصطلاحي، وهم العلماء الفقهاء المشتغلون بعلم الفقه، وهو علم الأحكام الشرعية، ويكون المراد حينئذٍ بالنحو هو النحو الذي يعتني به الفقهاء، وهو قواعد ومسائل النحو التي لها أثر دلالي، لأن قواعد النحو قسمان، قسم متعلِّقبأحكام الألفاظ، وهذا هو الذي يعتني به النحوي، وقسم له أثر

(ISSN : 2536 - 9555)

في البُعد دلالي، وهو المتعلِّق بالمعاني، كالكلام على حروف المعاني، فهذا القسم هو الذي يعتني به الفقهاء، ولهم فيه نظر، لتعلُّق بعض الأحكام الشرعية به[2]، كما في مسائل الطلاق التي عرَض لها ابن طولون في رسالتنا هذه.

أمَّا عن عنوان الرسالة، فهو«إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء»، كما نصَّ عليه ابن طولون نفسه في مقدمة رسالته التي بخطه –كما سيأتي التنبيه عليه بعدُ–، وكذلك نسبها إلى نفسه في كتابه «الفلك المشحون»[3].

وبذلك يكون هذا العنوان صحيحًا قطعًا، ونسبته إلى ابن طولون كذلك.

منهج المؤلِّف:

بدأ ابن طولون رسالته على عادة المصنِّفِين بالبسملة ثُمَّ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ ذكَر أن هذا تعليق منه سمَّاه: إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء.

ثُمَّ بيَّن أنه قسَّمه إلى فصول، وهي ثلاثة، أَودَع في كلِّ فصل مسائل يُبيِّن فيها أثر النحو في فَهم معاني الكلام، وتأثيره في البُعد الدلاليللنصوص الفصيحة القرآن والشعر.

أهمية الرسالة:

تأتي أهمية هذه الرسالة من جهات عِدة، أولها هذا العنوان الدقيق الذي يُنبِّه على المقصد الأعلى لعلم النحو، وهو الإعانة على فَهم الكلام الفصيح على وجهه، وكأن ابن طولون أحس بأن علم النحو قد أخذ مسارًا غير المسار الذي

(2) راجع: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه،دار الكتبي، ط1، 1414هـ –1994م، (283/2).

(3)الفلك المشحون ، ص79.

ينبغي أن يكون عليه، فأراد بهذه الرسالة التنبيه على هذا الأصل، ليسلك متعلِّمو النحو ومعلِّموه المسار الصحيح في دراسته.

والجهة الثانية هذه الأمثلة العملية التي جاء بها ابن طولون لبيان دور النحو في الإعانة على فَهم الكلام الذي هو مقصد علم النحو، وقد نوَّع ابن طولون في هذه الأمثلة، فجاء بآيات من القرآن وأبيات من الشعر وأمثلة من الكلام العادي للمولَّدين.

والجهة الثالثة هذه النقول التي نقله عن كتب هي في عداد المفقودة، وهي كتب نفيسة في موضوعها.

ولمَّا كان هذه الرسالة بهذه الأهمية ولم تَكُن قد طُبِعت أو حقِّقت من قبل، رأيتُ إخراجها من حيِّز المخطوط، وتحقيقها تحقيقًا علميًّا يُذلل الانتفاع بها.

مصادره:

رجَع ابن طولون في رسالته هذه إلى عدد من المصادر التي استقى منها المسائل التي أَودَعها في رسالته هذه، وهذه المصادر هي معجم الأدباء لياقوت الحموي، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، وكذلك رجَع في كتابي الزجاجي مجالس العلماء، والاذكار بالمسائل الفقهية، كما نقل عن ابن هشام من أحد كتبه، ولم أقف على اسم هذا الكتاب.

وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

ليس لهذه الرسالة في حدود اطلاعنا إلا نسخة واحدة كأغلب كتب ورسائل ابن طولون، وهي بخطه المعروف المشهور.

وهذه النسخة محفظة في مكتبة جامعة ليدن، تحت رقم (2505)، وتقع في

(ISSN : 2536 - 9555)

(6) لوحات، اللوحة مكوَّنة من وجهٍ وظهرٍ، ومسطرتها (22) سطرًا، في كلِّ سطر حوالي (16) كلمة.

وقد استخدم ابن طولون في هذه الرسالة نظام التعقيبة، والنسخة بها بعض التصحيحات على الهامش.

المنهج المتبع في التحقيق:

1–نسخ المخطوط كما أراده المؤلِّف، مع مراعاة علامة الإملاء والترقيم الحديثة.

2–مقابلة النصوص التي نقلها مع مصادرها، وإثبات الفروق الجوهرية المؤثرة.

3–تخريج الآيات القرآنية، والأبيات الشعرية.

4–توثيق الأقوال والنقول إلى مصادرها الأصلية، وإن لم أجد المصدر الأصلي رجعتُ إلى مصدر وسيط.

5–ترجمة الأعلام غير المشهورين.

6–تذييل البحث فهرس للمصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق والدراسة.

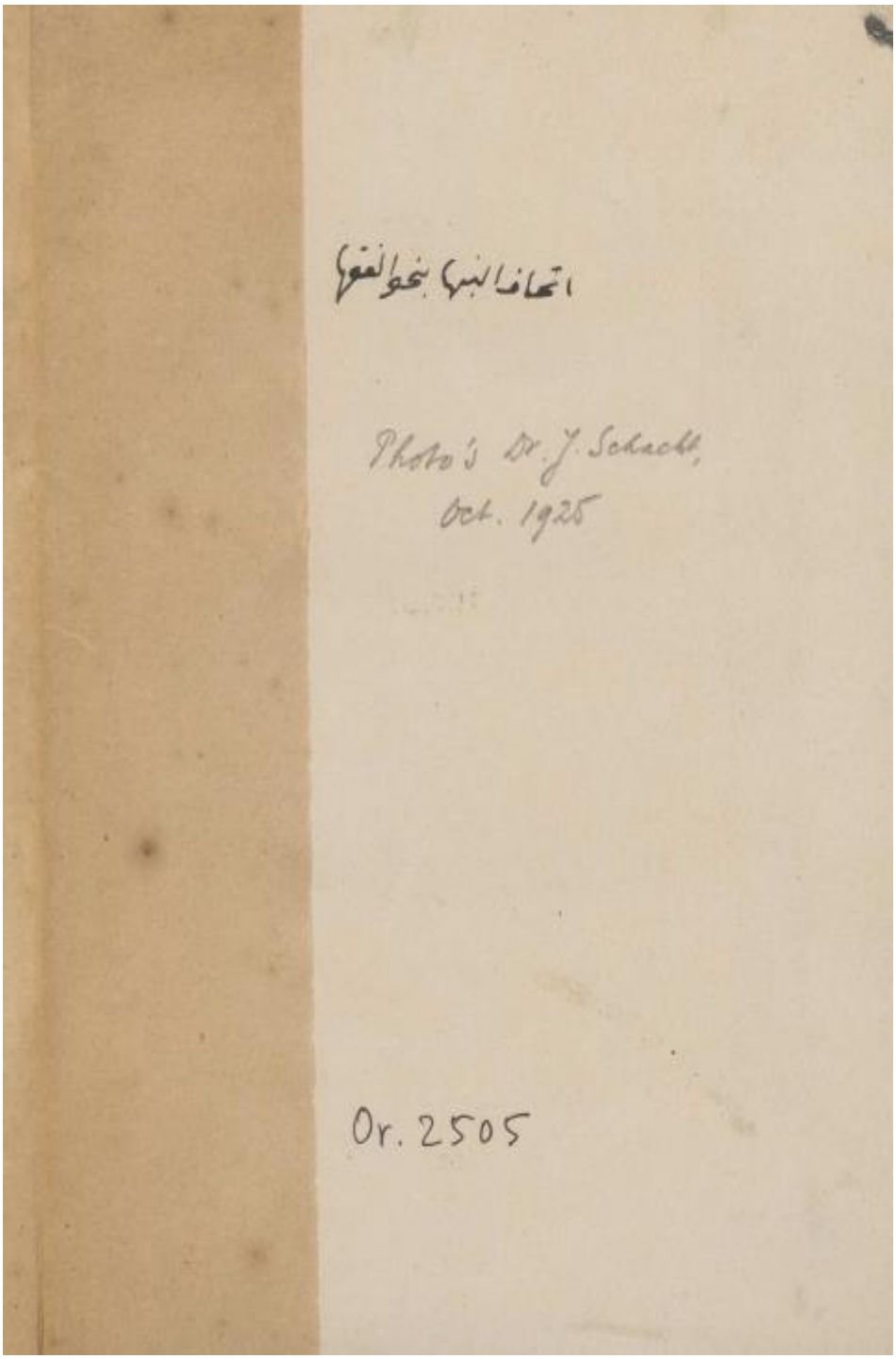
اتحاف النبهاء بنحو الفقهاء
Photo's Dr. J. Schacht,
Oct. 1925
Or. 2505

(ISSN : 2536 - 9555)

(ISSN : 2536 - 9555)

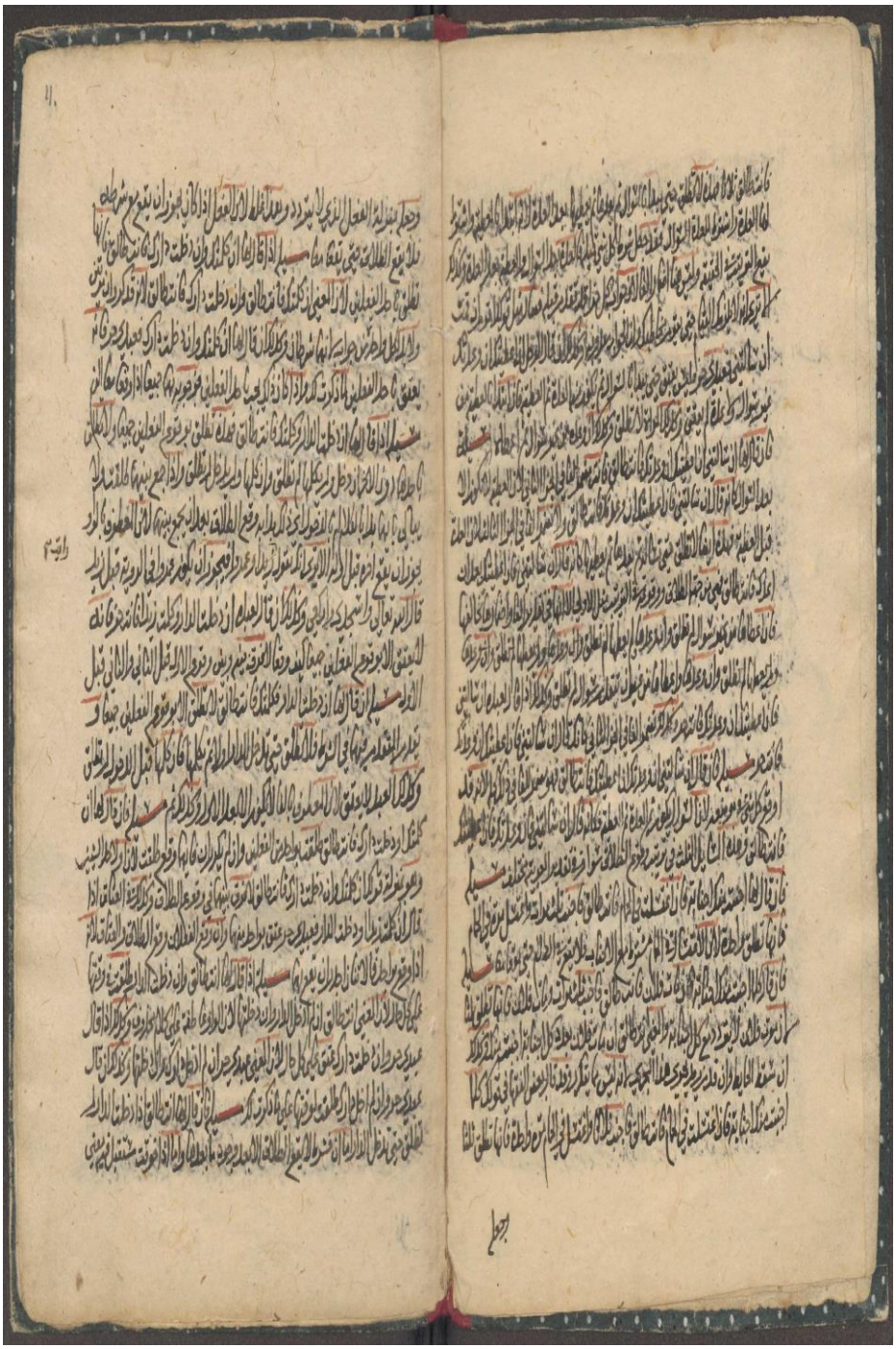

(ISSN : 2536 - 9555)

(ISSN : 2536 - 9555)

القسم الثاني: النص المحقق:

[1/ظ] بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي مَن نَحَا نَحوَه نال مُناه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا مُحمَّدٍ ومَن وَالَاه.

وبعدُ: فهذا تعليقٌ سمَّيتُه: إتحافَ النُّبهاء بنَحْوِ الفقهاء. وهو مُرتَّبٌ على فصولٍ:

الأوَّل

قال ياقوتٌ[4] في «**معجمه**»[5]: حدَّث المَرْزُبَاني[6] عن الأَحمر النحوي[7] قال: دخَل أبو يوسف القاضي[8]أو محمد بن الحسن[9] على الرَّشِيد وعندَه

(4)ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، أبو عبد الله، شهاب الدين، من اللغويين الأدباء، مؤرخ، له: معجم البلدان. وإرشاد الأريب. والمقتضب من كتاب جمهرة النسب، وغيرها، توفي سنة 626هـ. راجع في ترجمته: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي–القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1406هـ – 1982م،(80/4)، وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م، (1741/4).

(5)ياقوت الحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ –1993م، (1741/4).

(6)محمد بن عمران بن موسى بن عبيد أبو عبيد الله الكاتب المعروف بالمرزباني، كان مشاركًا في المعارف والآداب، مكثرًا من التصنيف مجوّدًا فيها، كان معتزلي المذهب، له: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء. و«المقتبس» في أخبار العلماء والنحاة والرواة البصريين والكوفيين، وغيرهما كثير، توفي سنة 384هـ. راجع: إنباه الرواة (180/3)، ووفيات الأعيان (354/4).

الكِسائي يُحدِّثه، فقال:يا أمير المؤمنين قد سَعِد بك هذا الكُوفي وشغَلك، فقال الرَّشِيد: النَّحْوُ يَستَفر غُني لأنّي أَستدِلُّ به على القرآن والشِّعْر. فقال[10]: إنَّ عِلم النَّحْو إذا بلَغ فيه الرَّجُل الغاية صار مُعلِّمًا، والفقهُ إذا عرَف فيه الرَّجُل جُملةً أو صدرًا صار قاضيًا. فقال الكسائي: أنا أفضلُ منك لأَنّي أُحسِن ما تُحسِن وأُحسِن ما لا تُحسِن، ثُمَّ التَفَتَ إلى الرَّشِيد وقال: إنْ رأَى أميرُ المؤمنين أن يأذَنَ له في جوابي عن مسألة من الفقه، فضَحِك الرَّشِيد وقال: أَبلغَتَ يا كسائي إلى هذا. ثُمَّ قال لأبي يوسف:أَجِبْهُ. فقال الكسائي: ما تقول لرَجُلٍ قال لامرأته: أنت طالقٌ إنْ دخَلتِ الدارَ. فقال أبو يوسف: إذا دخَلتِ الدارَ طُلِّقت. فقال الكسائي: هذا خطأ؛ إذا فتَحتَ«أن» فقد وجَب الأمرُ، وإذا كسَرتَ فإنه لم يَقَع بعدُ. فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو.

---

(7) علي بن المبارك الأحمر، المعروف بالأحمر النحوي، لتضلعه بالنحو، أخذ عن الكسائي وصاحبَه، مكثر من حفظ شواهد النحو جدًّا، له: تفنن البلغاء، وكتاب التصريف، توفي سنة 194هـ. راجع: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3، 1405هـ –1985م،ص80، والسيوطي، بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية –لبنان، صيدا، (158/2).

(8)يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف، صاحب أبي حنيفة وتلميذه الشهير، وولي القضاء، له كتاب الآثار، وكتاب الخراج وغيرهما، توفي 182هـ. راجع: القرشي الحنفي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانه – كراتشي، (220/2)، والذهبي، سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ – 1985م، (535/8).

(9)محمد بن الحسن الشيباني، أبو عبد الله، أخذ عن أبي حنيفة واشتهر به، وأصبح من أخص أصحابه، ومع تضلعه بالفقه وأصوله، كان عالمًا بالنحو، مشهورًا بالفصاحة، له كتاب الجامع الكبير، وكتاب السير، وكتاب الحجة على أهل المدينة، توفي سنة 189هـ. راجع: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (526/1)، وسير أعلام النبلاء (134/9).

(10) أي: أبو يوسف أو محمد بن الحسن.

(ISSN : 2536 - 9555)

وحدَث[11] أيضا عمَّن سمِع الكسائيَّ يقول: اجتمَعتُ وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعَل أبو يوسف يَذُمَّ النحوَ ويقول: ما النحو؟! فقلتُ:–وأردتُ أن أُعلِّمه فضلَ النحو– ما تقول في رَجُل قال لرَجُل: أنا قاتلُ غُلامِك. وقال له آخَر: أنا قاتلٌ غُلامَك. أيهما كنتَ تأخذ به؟ قال: آخذ بهما جميعًا. فقال له هارون:أخطأتَ، وكان له عِلمٌ بالعربية، فاستحيَا، وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتلِ الغُلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غُلامِك. بالإضافة؛ لأنه فعلٌ ماضٍ، فأمَّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك. بلا إضافة فإنهلا يؤخذ؛ لأنه مستقبَلٌ لم يَكُن بعدُ، كمَا قال الله تعالى: {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (23) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ}[الكهف: 23، 24]، فلولا أنَّ التنوين جعَله مستقبَلًا ما جاز فيه {غَدًا} فكان أبو يوسف بعدَ ذلك يَمدَح العربيَّة والنحو.

وفي طبقات الكمال بن الأنباري[12]: قال الدُّورِي[13]: كان أبو يوسف يَقَع في الكسائي ويقول: أيَّ شيء يُحسِنُ؟! إنما يُحسِن شيئًا من كلام العَرَب. فبَلَغ ذلك الكسائيَّ فالتَقَيَا عند الرشيد – وكان الرشيد يُعظِّم الكسائي لتأديبه إيَّاه–، فقال: لأبي يوسف:أَيْشٍ[14] تقول في رَجُل قال لامرأته: أنت طالقٌ طالقٌ طالقٌ؟ قال: واحدة. قال: فإذا قال لها: أنت طالقٌ أو طالقٌ أو طالقٌ؟ قال: واحدة. قال : فإن

(11) أي: المرزباني، كما في: إرشاد الأريب (1741/4، 1742).

(12)نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، ص62، 63.

(13)حفص بن عمرو أبو عمر، الشهير بالدوري، محدِّث شاعر مقرئ، قرأ على الكسائي حرفَه، حدَّث عن سفيان بن عيينة، وأخذ عنه أحمد بن حنبل، توفي سنة 246هـ. راجع: سير أعلام النبلاء (541/11).

(14) كانت العرب تنطق به، ومعناه: أي شيء. راجع: ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1419هـ – 1998م، ص36.

قال لها: أنت طالقٌ ثُمَّ طالقٌ ثُمَّ طالقٌ؟ قال: واحدة. قال: فإن قال لها: أنت طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ؟ قال: واحدة.

قال الكسائي: يا أمير المؤمنين، أخطأ يعقوبُ في اثنتين، وأصاب في اثنتين؛ أمَّا قوله: أنت طالقٌ طالقٌ طالقٌ، فواحدة؛ [2/و] لأن الثنتين الباقيتين تأكيدٌ، كمَاتقول: أنت قائمٌ قائمٌ قائمٌ. وأمَّا قوله: أنت طالقٌ أو طالقٌ أو طالقٌ، فهذا شَكٌّ، فوقَعتِ الأُولى التي تُتَيَقَّنُ فقط. وأمَّا قوله: أنت طالقٌ ثُمَّ طالقٌ ثُمَّ طالقٌ، فثلاثٌ؛ لأنه نَسَقٌ[15]؛ وكذلك قوله: أنت طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ.

وقال أبو عبد الله[16] ابن مُقْلَة[17] حدَّثَنِي أبو العباس أحمد بن يحيى[18] قال: اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد وكانا معه يُقِيمانِ بمَقامَه ويُظعِنانِ بظَعنِه، فأنشد الكسائي[19]:

---

(15)أي: عطف نسق، وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من حروف عشرة، وتسمى حروف العطف. راجع: ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر، ط1، 1410هـ -1990م، (343/3).

(16) كذا في الأصل ومصدر التخريج، والصواب: أبو علي. كما في مصادر ترجمته.

(17)هو الوزير الشهير أبو علي محمد بن علي بن حسنبن مقلة، من أشهر خطاطي العصر العباسي، وهو أول من وضع أسس مكتوبة للخط العربي، له اشتغال بالأدب والنحو، أخذ عن ثعلب وابن دريد، توفي سنة 338هـ. راجع: سير أعلام النبلاء (224/15)، وإرشاد الأريب (2574/6).

(18) هو الإمام ثعلب النحوي الكوفي الشهير.

(19) البيت من البسيط، لأفنون بن صريم التغلبي كما في الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ-1988م، (9/1)،والبغدادي، خزانة الأدبولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ-1997م، (142/11)، ودون نسبة فيابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط4،

(ISSN : 2536 - 9555)

أَمْ كَيْفَ يَنفَعُ ما تُعطِي العَلُوقُ به رِئمانَ أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللبَنِ

فقال الأصمعي: رئمان. بالرفع، فقال له الكسائي: اسكُت ما أنت وهذا! يجوز: رئمانُ و: رئمانَ. و: رئمانِ. ولم يكن الأصمعي بصاحب عربية[20]، فسألتُ أبا العباس:كيف جاز ذلك؛ فقال: إذا رُفِعَ رُفِعَ بـ(ينفع)، أي: أم كيف يَنفَع رئمانُ أَنْفٍ. وإذا نُصِبَ نُصِبَ بـ(تعطي). وإذا جُرَّجُرَّبردِّه على الهاء في (به).

قال: والمعنى: وما يَنفعُني إذا وعدتني بلسانك ثُمَّ لم تُصدِّقه بفِعلك؟ يقال ذلك للذي يَبِرُّ ولا يكون منه نفعٌ، كهذه الناقة التي تَشَمُّ بأنفِها مع تمنُّع دَرَّتِها. والعَلُوق: التي عُلِّق عليها ولدُها، وذلك أنه نُحِر عنها حتىلوحُشِيَ جِلْدُه تِبنًا أو حَشِيشًا، وجُعِل بين يدَيها حتى تَشَمَّه وتَدُرُّ عليه، فهي تَسكُن إليه مرَّةً ثُمَّ تَنفِر عنه ثانيةً؛ تَشَمُّه بأنفِها ثُمَّ تأباه بقَلْبِها، فتقول: فمَا يَنفَع هذا البَوَّ[21] إذا تَشَمَّمتْه ثُمَّ منَعتْ دَرَّتها[22].

(186/2)، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرةط1، 1413هـ، (274/1)،وشرح التسهيل، لابن مالك (361/3).

(20) هذا من قول ابن مقلة.

(21) البو: ولدُ الناقة. راجع: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (باب الواو والياء، فصل الباء)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، 1426 هـ – 2005م، ص1265.

(22)ذُكِرت هذه الحكاية في محمد بن الحسن الإشبيلي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص128،وإرشاد الأريب (1744/4).

وحدَّث المَرزُبَاني عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب[23] قال: سأل اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد فقال: انظر في هذا الشِّعر عيبٌ، وأَنشدَه[24]:

ما رَأَينَا خَرَبًا نقَّرَ عنه البِيضَ صَقْرُ

لا يَكُونُ العِيرُ مُهْرًا لا يَكُونُ المُهْرُ مُهْرُ

فقال الكسائي: قد أَقْوَى[25] الشاعرُ. فقال له اليزيدي: انظر فيه. فقال: أَقوَى؛ لا بُدَّ أن يَنصِب (المهر) الثاني على أنه خبرُ(كان). فضرَب اليزيدي بقَلَنْسُوَته الأرضَ، وقال: أنا[26]أبو محمد، الشِّعر صواب، إنما ابتدأ فقال: المُهْرُ مُهْرُ. فقال له يحيى بن خالد[27]: أَتتكنَّى بحضرة أمير المؤمنين، وتَكشِف رأسَك؟! واللهِ لَخطأُ

(23)أحد كُتَّاب العصر العباسي، له تقدُّم في البراعة والبلاغة، وله كِتاب رسائل، كان حيًّا سنة 310هـ. راجع: النديم، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط2، 1417هـ - 1997م،ص156.

(24)البيتان من بحر المتدارك، وهما دون نسبة في الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، و دار الرفاعي-بالرياض، ط2، 1403هـ - 1983م، ص195،وإرشاد الأريب (1742/4).

(25) من الإقواء، وهو تعير حركة الروي، وهو من عيوب القافية. راجع: الأخفش، كتاب القوافي، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، 1394هـ- 1974م،ص46.

(26) في الأصل: أخبرنا. والمثبت هو الصواب الموافق لمصدرَي التخريج والسياق، ولعل المصنِّف ظنَّها –وهمًا– اختصارًا لكلمة أخبرنا على عادة المحدِّثين، إذ هو معدود منهم.

(27)يحيى بن خالد بن برمك أبو علي الفارسي، مربِّي الخليفة الرشيد ومؤدِّبه، وبعد ذلك قلَّده الرشيد الوزارة بعد أن آلت إليه الخلافة، مشهور بالحزم والرأي والسياسة ورجاحة العقل، توفي 190هـ. راجع: سير أعلام النبلاء (89/9).

(ISSN : 2536 - 9555)

الكسائي مع أدبِه أحبُّ إلينا من صوابك مع سُوءِ فِعلك. فقال: لذَّةُ الغَلَبَة أَنسَتنِي من هذا ما أُحسِن[28].

وقال ياقوت[29]: قرأت بخط أبي سعيد عبد الرحمن بن علي اليزدادي اللغوي الكاتب[30] في «**كتاب جلاء المعرفة**» من تصنيفه: قِيل: اجتمع إبراهيم النَّظَّام[31] وضرار[32] بين يدَي الرشيد فتناظَرَا في القَدَر حتى دقَّت مناظرتهما فلم يَفهَمْهما، فقال لبعض الخَدَم: اذهَبْ بهذَين إلى الكسائي حتى يَتناظَرَا بين يدَيه، ثُمَّ يُخبِرك لِمَن الفَلَح[33] منهما، فلمَّا صار إلى بعض الطريق قال إبراهيمُ لِضرار: أنت تَعلَم أنَّ الكسائي لا يُحسِن شيئًا من النَّظَر، وإنما مُعَوَّلُه على النَّحْو والحساب، ولكن تُهَيِّء له مسألةَ نَحْوٍ وأُهَيِّء له مسألةَ حسابٍ؛ فنَشغَله بهما؛ لأنَّا لا نأمَن أن يَسمَع مِنَّا ما لم يَسمَعه ولم يَبلُغه فَهمُه [2/ظ] أن يَنسُبنا إلى الزَّندَقَة.

(28) ذُكِرت هذه الحكاية في مجالس العلماء، للزجاجي، ص195، وإرشاد الأريب (1742/4).

(29) إرشاد الأريب (1748/4، 1749).

(30) لم أجد له ترجمة، ولكنه من أسرة يزداد، وهي أسرة معروفة بالعلم والأدب والجاه. راجع الفهرست، ص156، ومقدمة محب الدين الخطيب، لكتاب: عبد الرحمن بن علي اليزدادي،كمال البلاغة، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341هـ،ص14.

(31) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سَيَّار، المشهور بالنظام، شيخ المعتزلة، تلمذ له الجاحظ، كان معتنيًا بالفقه وعلم الكلام، توفي 231هـ. راجع: ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، تحقيق: سُوسَنّة دِيفَلْد – فِلْزَر، دار مكتبة الحياة – بيروت، 1380هـ– 1961م، ص49، وسير أعلام النبلاء (541/10).

(32) ضرار بن عمرو، من رؤساء المعتزلة، شيخ الطائفة الضرارية نسبةً إليه، له مقالات في العقائد شنيعة، توفي نحو 190هـ. راجع: سير أعلام النبلاء (544/10).

(33) بفتح الفاء واللام: الفَوْز.

فلمَّا صارَا إليه سلَّمَا عليه، ثُمَّ بدَأ ضِرارٌ فقال:أَسأَلُك –أَصلَحَك اللهُ– عن مسألة من النَّحْو، قال: هاتِهَا. قال: ما حَدُّ الفاعل والمفعول به؟ قال الكسائي: حَدُّ الفاعل الرَّفْعُ أبدًا وحَدُّ المفعول النَّصْبُ أبدًا. قال فكيف تقول: ضُرِب زيدٌ؟ قال: ضُرِب زيدٌ. قال: فلم رفَعتَ(زيدًا) وقد شرَطتَ أنَّ المفعول به منصوبٌ أبدًا، قال: لأنه لم يُسَمَّ فاعِلُه. قال: فقد أخطأتَ في العبارة؛ إذ لم تَقُل: إنَّ من المفعولِين مَن إذا لم يُسَمَّ فاعِلُه كان مرفوعًا، ومَن جعَل لك الحُكم بأنْ تَجعَل الرَّفعَ لِمَن لم يُسَمَّ فاعِلُه؟ قال: لأنَّا إذا لم نَذكُر الفاعل أَقمنا المفعولَ به مكانَه؛ لأنَّ الفعل الواقعَ عليه غيرُ مُستَحكِم النَّقْص، وعدمُ[34]النَّقْص مطابقٌ للرَّفع، فإذا ذكَرنا مَن فعَل به، وأَفصْحَنا بذلك نصَبناه، قال له: فإن كان النَّقْص مطابِقًا للنَّصب، فمَن لم يُسَمَّ فاعِلُه أَولَى به؛ لأنَّا إذا قلنا: ضُرِب زيدٌ. فقد يُمكِن أن يكون ضرَبه مئةُ رَجُلٍ، وإذا قلنا: ضرَب عبدُ الله زيدًا. فلم يَضرِبه إلَّا رَجُلٌ واحدٌ، فالذي أَمكَن أن يَضرِبه مئةُ رَجُلٍ أَولَى بالنَّصْب والنَّقْص ممَّن لم يَضرِبه إلَّا واحدٌ، فوقَف الكسائيُّ فلم يَدرِ ما يقول.

ثُمَّ قال له إبراهيم: أَسأَلُك–أصلحك الله– عن مسألة من الحساب. قال:قُل. قال: كم جِذْر عشرة. قال: اجتمَع الحُسَّاب على أنه لا جِذرَ لِعشر. قال:فهل علِم اللهُ جِذرَها؟ قال: اللهُ تعالىعالِمُ كلِّ شيءٍ، قال: فمَا أَنكَرتَ أن يكون اللهُ إذ علِم جِذرَها أَلقاه إلى نبيٍّ من أنبيائه، ثُمَّ أَلقاه ذلك النبيُّ إلى صَفِيٍّ من أَصفيائه، ثُمَّلم يَزَل ذلك العِلم يَنمِيحتى صار عِلمُ جِذرِ عشرة عندي، وأَكُون أنا أَعلَمُ جِذرَها. قال: اللهُ عالِمٌ، ولا تَعلَمُه أنت، وتكون مخطِئًا فيما قلتَ.

(34) كلمة «عدم» سقطت من الأصل، وأثبتناها من «إرشاد الأريب»، وقد نبَّه محقِّقه أن إحدى النسخ التي اعتمد عليها قد سقطت هذه الكلمة منها، فلعل النسخة التي كانت مع ابن طولون مثلها في هذا الموضع.

(ISSN : 2536 - 9555)

وقال ياقوت[35]: حدَّث المَرْزُبَاني في أخبار الكسائي فيما أَسنَدهإلى المُغِيرة بن محمد[36] عن أبيه قال: لمَّا دخَل الْكسَائي البَصْرَة أوَّلَدخلةٍ جلَس فِي حَلقَة يُونُس ينتَظر خُرُوجه، فسَألَه ابن أبي عُيَينَة عن (أَوْلَق)؛ هل يَنصرِف أو لا يَنصرِف، فقال: أَفْعَل. لا يَنصرِف. فقال ابن أبي عُيَينَة: خطأ واللهِ. وخرَج يُونُس فسُئل عن (أَوْلَق) فقال: هو (فَوْعَلٌ) وليسب(أَفْعَل)؛ لأنَّ الهمزة فاءُ الفِعل؛ لأنَّك تقول: أُلِقَ الرَّجُلُ، فهو مألُوقٌ. فتَثبُت الهمزةُ، وكذلك(أَرْنَبٌ) مصروفٌ؛ لأنَّه (فَعْلَلٌ)؛ لأنَّك تقول: أرضٌ مؤرَنَبَةٌ. فتَثبُت الهمزة، قال: والمألُوق: المَجنُون. انتهى.

وفي معجم ياقوت[37]: حدَّث محمد بن إسحاق النَّدِيم قال: لمَّا أراد المتوكِّل أن يَتخِذ المؤدِّبِين لولَدِه جعَل ذلك إلى إيتاخ[38]، فأمر إيتاخ كاتبَه أن يتولَّى ذلك،

(35) لم أجده عند ياقوت في إرشاد الأريب، وهذه الحكاية وردت في اليغموري، نور القبس المختصر من المقتبس، عني بتحقيقه: رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر، 1964هـ،ص287.

(36) المغيرة بن محمد بن المهلب بن المغيرة بن حرب بن محمد بن المهلب بن أبي صفرة، أبو حاتم المهلبي الأزدي، كان أديبًا إخباريًّا ثقة، وهو من أهل البصرة، توفي 278هـ. راجع: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1422هـ – 2002م، (257/15).

(37) إرشاد الأريب (363/1).

(38) إيتاخ التركي العباسي الأمير، من كبار قادة الدولة العباسية من مماليك التركمان، معروف بشجاعته وقوته، قرَّبه الخليفة المعتصم، ولمَّا مات المعتصم، وتولَّى المتوكِّل، كان إيتاخ واليًا على الكوفة والحجاز. راجع:ابن الأثير، الكامل في التاريخ،تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ–1997م،(109/6)، والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م، (797/5).

فبعَث إلى الطُّوَال[39] والأحمر[40] وابن قادم[41] وأبي عصيدة[42] وغيرهم من أُدَبَاء ذلك العَصْر،فأَحضَرهم مجلَسه، وجاء أبو عصيدة فقعَد في آخِر النَّاس، فقال له مَن قَرُب منه: لو ارتفعتَ؟ فقال: بل أَجلِس حيث انتهى بي المجلِسُ. فلمَّا اجتمَعُوا قال لهم الكاتب: لو تذاكَرتُم وقَفْنا على مَوضِعكم من العِلم، واختَرْنا، فأَلقَوا بينهم بيتَ ابن غلفاء[43]الفزاري[44]:

ذَرِينِي إنَّما خَطْأي وصَوْبِي عليَّ وإنما أَنفَقتُ مالُ

[3/و] فقالوا: ارتفع (مالُ) بـ(إنما)؛ إذ كانت بمعنى (الذي)، ثُمَّ سكَتُوا، فقال لهم أبو عصيدة مِن آخِر النَّاس: هذا الإعراب، فما المعنى؟ فأَحجَم النَّاسُ عن القول، فقيل له: فما المعنى عندك؟ قال: أراد: ما لَومُكِ إيَّايَ؛ وإنما أَنفقتُ

(39) محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي، من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، توفي سنة 243هـ. راجع: بغية الوعاة (50/1).

(40) لا يُعرَف بالتحديد من هو؛ إ من يُطلَق عليه الأحمر من علماء اللغة أربعة. راجع: إنباه الرواة (120/1)، حاشية رقم 2.

(41) محمد بن عبد الله بن قادم النحوي أبو جعفر، كان حسن النظر في علل النحو، وكان من أعيان أصحاب الفراء، وأخذ عنه ثعلب، توفي 251هـ. راجع: بغية الوعاة (140/1).

(42) أحمد بن عبيد بن ناصح أبو جعفر، يُعرف بأبي عصيدة، معدود من نحاة الكوفة، حدَّث عن الأصمعي، توفي سنة278هـ. راجع: إنباه الرواة (119/1)، وبغية الوعاة (333/1).

(43) في الأصل: عنقاء. والمثبت من مصدري الترجمة. وهو أحد الشعراء الجاهليين من بني الهُجَيم بن عمرو بن تميم. راجع: الجمحي، طبقات فحول الشعراء،تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة، (159/1)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ، (621/2).

(44) البيت له –من بحر الوافر– في طبقات فحول الشعراء (167/1)، والشعر والشعراء (621/2).

(ISSN : 2536 - 9555)

مالًا[45]، ولم أُنفِق عَرَضًا، فالمالُ لا أُلام على إنفاقه. فجاءه خادمٌ من صدرِ المجلِس فأخَذ بيدِه حتى تخطَّى به إلى أَعلاه، وقال: ليس هذا مَوضِعك، فقال: لأَنْ أكونَ في مجلِس أَرتفِع منه إلى أَعلاه أحبُّ إليَّ من أن أَكونَ في مجلِس أُحَطُّ عنه. فاختِير هو وابنُ قادم.

وفيه قال[46]: قرأتُبخطِّ عبد السلام البصري[47] في كتاب محمد بن أبي الأزهر[48] قال: حدَّثني وهبُ بن إبراهيم خالُ عُبَيد الله بن سليمان بن وهب[49] قال: كنا يوما بنيسابور في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضرير[50]، وكان أبو سعيد عالمًا باللغة، إذ هجَم علينا مجنونٌ من أهل قُمَّ[51]، فسقَط على جماعة من أهل المجلِس، فاضطرب النَّاسُ لسقطَتِه، ووثَب أبو سعيد لا يَشُكُّ أنَّ آفةً قد لحِقتنا من سقوطِ جدارٍ أو شُرُود بهيمةٍ، فلمَّا رآه المجنون على تلك الحال قال: الحمد لله

(45) في الأصل: مال. والمثبت من مصدر التخريج، وهو الصواب.

(46) ياقوت في إرشاد الأريب (255/1).

(47) عبد السلام بن الحسين بن محمد، أبو أحمد البصري اللغوي، كان عالمًا، أديبًا، قارئًا للقرآن، عارفًا بالقراءات، توفي، سنة 405هـ. راجع: تاريخ بغداد (331/12).

(48) محمد بن أبي الأزهر أبو بكر، مستملي المبرِّد، وهو أحد الأدباء الشعراء. راجع: طبقات النحويين واللغويين، ص116، والمرزباني، معجم الشعراء، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف . كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1402هـ – 1982م،ص464.

(49) كان وزيرًا للمعتضد، خبيرًا بالأمور شجاعًا توفي سنة 288. راجع: تاريخ الإسلام (776/6).

(50) أحمد بن خالد أبو سعيد البغدادي الضرير، لغوي، له عناية بمعاني الشعر والنوادر، أخذ عن أبي عمرو الشيباني. راجع: إنباه الرواة (76/1)، وبغية الوعاة (305/1).

(51) إحدى مدن إيران الآن، فتحها الصحابي أبو موسى الأشعري، وبدأ تمصيرها في أيام الحجاج بن يوسف الثقفي، تمتاز بالماء العذب والأشجار والفواكه. راجع: ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م، (397/4).

ربِّ العالمين، على رِسْلك يا شيخ لا تُرَعْ، آذاني هؤلاء الصِّبيانُ، وأَخرَجُوني عن طَبْعِي إلى ما لا أَستَحسِنه من غيري.

فقال أبو سعيد:امنعُوا عنه –عافاكم الله–، فوَثْبْنا فشرَّدْنا مَن كان [يَعبَث به][52]، ورجَعْنا، فسكَت ساعةً لا يَتكلَّم إلى أن عُدْنَا إلى ما كُنَّا فيه من المذاكرة، وابتدأ بعضُنا بقراءة قصيدة من شعر نَهْشَل بن حَرِّيٍّ التميمي[53] حتى بلَغ قولَه[54]:

غُلامَانِ خاضَا المَوْتَ مِن كلِّ جانبٍ فآبَا ولَمْ تُعْقَدْ وراءهما يَدُ

مَتَى يَلْقَيَا قَرْنًا فلا بُدَّ أَنَّهُ سَيَلْقَاهُ مَكْرُوهٌ مِنَ المَوْتِ أَسْوَدُ

فمَا استَتَمَّ هذا البيتُ حتى قال[55]: قِفْيأيها القارئ، تَتَجاوَز المعنى ولا تسأل عنه؟ ما معنى قولِه:

ولَمْ تُعْقَدْ وراءهما يَدُ؟

فأَمسَك مَن حضَر عن القول، فقال: قُلْ يا شيخُ فإنَّك المنظور إليه والفقيهُ[56] المُقتدَى به، فقال أبو سعيد: يقول: إنَّهما رَمَيَا بأَنفُسهما في الحَرْ بأَقصَى

(52) ليس في الأصل، والمثبت من مصدر التخريج.

(53)شاعر جاهلي أدرك الإسلام. راجع: طبقات فحول الشعراء (583/2)، والشعر والشعراء (622/2).

(54) البيتان من بحر الطويل، وهما له في إرشاد الأريب (255/1)، والصفدي، نكت الهميان في نكت العميان، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1428 هـ–2007م، ص73.

(55) أي: هذا المجنون.

(56) كلمة (الفقيه) ليست في مصدر التخريج.

(ISSN : 2536 - 9555)

مرامِيهما، ورَجَعَا مَوفُورِين لم يؤسَرَا فتُعْقَد أيديهما كَتْفًا[57]، فقال: يا شيخُ أَترضَى لِنفسِك بهذا الجواب؟ فأَنكَرْنا ذلك على المجنون، فنظَر بعضُنا إلى بعضٍ، فقال له أبو سعيد: هذا الذي عندنا، فمَا عندك؟ فقال: المعنى يا شيخُ: آبَا ولم تُعْقَد يَدٌبمِثل[58] فِعلهما بَعْدَهما؛ لأنهما فَعَلَا ما لم يَفعَله أحدٌ، كمَا قال الشاعر[59]:

قَوْمٌ إذا عَدَّتْ تَمِيمٌ مَعَاساداتِها عَدُّوهُم بالخِنْصَرِ

أَلْبَسَهُ اللهُ ثِيابَ النَّدَى فلَمْ تَطُلْ عنه ولَمْ تَقْصُرِ

أي: خُلِقَت له. وقريبٌ من الأوَّل قولُه[60]:

قَوْمِي بَنُو مذْحَجٍ مِنْ خَيْرِ الأُمُمْ لا يَصعَدُونَ قَدَمًا على قَدَمْ

يعني: إنهم يَتقدَّمون الناس، ولا يَطَئون على عَقِب أحدٍ. وهذان فَعَلَا ما لَمْ يَفعَله أحدٌ.

فلقد رأيتُ أبا سعيد وقد احمرَّ وجهُه واستحيَا من أصحابه، ثُمَّ غطَّى المجنون رأسَه، وخرَج وهو يقول: يَتصدَّرُون فيغرُّون الناسَ من أَنفُسِهم. فقال أبو سعيد بعد خُرُوجه: اطلُبُوه فإني أَظُنُّه إبليس. فطلَبْناه فلَمْ نَظفَر به.

(57)أي: ربطًا بالكتاف.

(58) في الأصل: مثل. والمثبت من مصدر التخريج.

(59) البيتان من بحر الرجز، وهما دون نسبة في إرشاد الأريب (255/1)، ونكت الهميان، ص73.

(60) البيت من بحر الرجز، وهو دون نسبة في إرشاد الأريب (256/1)، ونكت الهميان، ص73.

الثاني

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجِي النحوي في كتابه«**الاذّكار بالمسائل الفقهية**»[61]:

مسألة

قال:إذا قال الرَّجُلُ لامرأته: إنْ أَعطَيتُك، إنْ وعَدتُك، إنْ سألْتِنِي [3/ظ]؛ فأنت طالِقٌ ثلاثًا= فهذه لا تَطلُق حتى تَبدَأ بالسؤال ثُمَّ يَعِدُها ثُمَّ يُعطِيها بَعدَ العِدَة؛ لأنَّه ابتدأ بالعَطيَّة واشترَط لها العِدَةَ، واشترَط للعِدَة السؤالَ، فقد جعَل شرْطَ كلِّ شيءٍ قَبْلَه، فالعِدَةُ بَعدَ السؤال، والعَطيَّة بَعدَ العِدَة، وكذلك يَقَعُ الترتيب في الحقيقة.

وليس هنا إضمارُ الفاء؛ لأنَّ جوابَ كلِّ جزاء قد تَقدَّم قَبْلَه، فصار مِثلَ قولِك: أَقُومُ إنْ قُمْتَ. أَلَا تَرَى أنَّه لا يَلزَمُك القِيامُ حتى يَقُومَ مُخاطِبُك، وأنَّ الجواب مبدوءٌ به. وكذلك إنْ قال الرَّجُلُ: إنْ أَعطَيتُك، إنْ وعَدتُك، إنْ سألْتَنِي؛ فعَبْدِي حُرٌّ= فليس يُعتَقُ حتى يَبدأ بالسؤال، ثُمَّ يكون منه العِدَة، ثُمَّ العَطيَّة، فإنِ ابتدَأ بالعَطيَّة من غير سؤالٍ ولا عِدَةٍ، لم يُعتَقْ، وكذلك المرأة لا تَطلُق، وكذلك إنْ وعَده من غير سؤالٍ ثُمَّ أَعطَاه.

مسألة

فإن قال لها: إنْسألْتِنِي، إنْأَعطَيتُكِ، إنْ وعَدتُكِ؛ فأنتِ طالِقٌ؛ فهو[62] مُضمِرٌ للفاء في الجزاء الثاني؛ لأنَّ العَطيَّة لا تكون إلَّا بَعدَ السؤال؛ كأنَّه قال: إنْ سألْتِنِي، فإنْ أَعطَيتُكِ، إنْ وعَدتُكِ؛ فأنت طالِقٌ.

---

(61) ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر النحوية، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ-1985م، (8/228-244).

(62) في الأصل: فأنت. والمثبت من مصدر التخريج، وهو الأليق بالسياق.

(ISSN : 2536 - 9555)

ولا تُضمَر الفاء في الجزاء الثالث؛ لأنَّ العِدَة قَبْلَ العَطيَّة، فهذه أيضًا لا تَطلُق حتى تَسأَلَه، ثُمَّ يَعِدُها، ثُمَّ يُعطِيها كأنَّه قال: إنْ سألْتِنِي، فإنْ أَعطَيتُكِ بَعدَ أنْ أَعِدك؛ فأنت طالِقٌ.

فهي من جهة الطَّلاق ووُقُوعِه في الترتيب مِثل الأُولى، إلَّا أنها في تقدير الفاء وإضمارها تُخالِفها.

فإنْ أَعطاها من غير سؤال لم تَطلُق، وإنْ وعَدها ولم يُعطِها لم تَطلُق، وإنْ وعَدها ولم يُعطِها لم تَطلُق، وإنْ وعَدها ولم يُعطِها لم تَطلُق، وإنْ وعَدها وأَعطاها من غير أن يَتقدَّم سؤالٌ لم تَطلُق.

وكذلك إذا قال لعَبْدِه: إنْ سألْتَنِي، فإنْ أَعطِيتُك، إنْ وعَدتُك؛ فأنت حُرٌّ.

وكذلك تُضمَر الفاء في الجزاء الثاني، كأنَّه[63] قال: إنْ سألْتَنِي، فإنْ أَعطَيتُك، إنْ وعَدتُك؛ فأنت حُرٌّ.

مسألة

فإن قال: إنْ سألْتِنِي، إنْ وعَدتُك، إنْ أَعطَيتُك؛ فأنت طالِقٌ.فهو مُضمِرٌ للفاء في ذلك كلِّه؛لأنَّه قد أَوقَع كلَّ شيءٍ في مَوضِعه؛ لأنَّ السؤال يكون، ثُمَّ العِدَة، ثُمَّ العَطيَّة، فكأنَّه قال: إنْ سألْتِنِي، فإنْ وعَدتُك، فإنْ أَعطَيتُك؛ فأنت طالِقٌ. وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطَّلاق سواءٌ، وفي تقدير العربيَّة مختلِفةٌ.

مسألة

فإن قال لها: أَجنَبت منكِ إجنابةً، فإن اغتسَلت في الحَمَّام فأنت طالِقٌ، فأَجنَب ثلاث مرَّات واغتسَل لَمرَّة في الحَمَّام، فإنَّها تَطلُق واحدةً، لأنّ الاغتسال في الحَمَّام مُشتَرَطٌ مع الإجناب، فلا يَقَع في الطَّلاق حتى يَقَعَا معًا.

(63) في الأصل: كأنك. والمثبت من مصدر التخريج، وهو الموافق للسياق.

مسألة

فإن قال: كلَّما أَجنَبتُ منكِ إجنابةً، فإنْ مات فلانٌ؛ فأنت طالِقٌ. فأَجنَب ثلاثَ مرَّاتٍ، ومات فلانٌ؛ فإنَّها تَطلُق ثلاثًا، لأنَّ موتَ فلانًا لا يَتردَّد مع كلّ إجنابةٍ، والمعنى: أنتِ طالِقٌ إنْ مات فلان بعددِ كلِّ إجنابةٍ أَجنَبتُ منكِ.

وكذلك:إن سقَط الحائط وإنْ قَدُم زيدٌ؛ يَجرِي هذا المَجرَى، لأنَّه ليس ممَّا يَتكرَّر.

وقد قال بعضُ الفقهاء في قولك:كلَّما أَجنَبتُ منكِ إجنابةً، فإنِ اغتَسلتُ في الحَمَّام؛ فأنت طالِقٌ. فأَجنبَ ثلاثًا واغتسَلَ في الحَمَّام مرَّةً واحدةً؛ فإنَّها تَطلُق ثلاثًا،[4/و] وجعَله بمنزلةِ الفعل الذي لا يَتردَّد. وهذا غلطٌ؛ لأنَّ الفعل إذا كان يَجُوز أن يَقَع مع شرطِه، فلا يَقَع الطَّلاقُ حتى يَقَعَا معًا.

مسألة

إذا قال لها: إنْ كلَّمتك، وإنْ دخَلتِ دارَكِ؛ فأنت طالِقٌ، فإنَّها تَطلُق بأحد الفعلَينِ؛ لأنَّ المعنى: إنْ كلَّمتُك فأنت طالِقٌ، وإنِ دخَلتِ دارَك فأنت طالِقٌ، لأنَّه قد كرَّر (إن) مرَّتَينِ، ولا بُدَّ لكلِّ واحدةٍ من جوابٍ؛ لأنَّهما شَرْطانِ.

وكذلك إن قال لها: إنْ كلَّمتُك، وإنْ دخَلتِ دارَك؛ فعَبدِي حُرٌّ، فإنَّه يُعتَق بأحدِ الفعلَينِ لِمَا ذكَرتُ لك.

وإذا كان ذلك يَجِب بأحد الفعلَينِ، فوُجُوبُه بهما جميعًا إذا وقَعَا معًا أَلزَمُ.

مسألة

إذاقال لها: إنْ دخَلتِ الدارَ وكلَّمتُكِ؛ فأنت طالِقٌ. فهذه تَطلُق بوقوع الفعلَينِ جميعًا، ولا تَطلُق بأحدهما دُون الآخَر؛ إنْ دخَل ولم يُكلِّمها لم تَطلُق، وإنْ كلَّمها ولم يَدخُل لم تَطلُق، وإذا جمَع بينهما طلَقتْ، ولا يُبالي بأيهما بدَأ؛ بالكلام أم

(ISSN : 2536 - 9555)

بالدُّخُول؛ أيُّ ذلك بدَأ به وقَع الطَّلاق بعدَ أن يَجمَع بينهما؛ لأنَّ المعطوف بالواو يَجُوز أن يَقَع آخِره قبلَ أوَّلِه، أَلَا تَرَى أنَّك تقول: رأيتُ زيدًا وعمرًا. فيَجُوز أن يكون عمرو في الرؤية قبلَ زيدٍ، قال الله تعالى: وَاسْجُدِي وَارْكَعِي {آل عمران:43}، وكذلك إن قال لِعَبْدِه: إنْ دخَلتَ الدارَ وكلَّمتَ زيدًا؛ فأنت حُرٌّ. فإنَّه لا يُعتَق إلَّا بوقوع الفعلَينِ جميعًا كيف وقَعَالا فرقَ بينَه وبين وقوعِ الأوَّلِ قبلَ الثاني، والثاني قبل الأوَّل.

مسألة

إن قال لها: إنْ دخَلتِ الدارَ فكلَّمتُك؛ فأنت طالِقٌ. لا تَطلُق إلَّا بوقوع الفعلَينِ جميعًا، ويُقدَّم المتقدِّم فيهما في الشَّرْط؛ فلا تَطلُق حتى تَدخُل الدارَ أوَّلًا، ثُمَّ يُكلِّمها، فإنْ كلَّمها قبلَ الدُّخُول لم تَطلُق، وكذلك العَبْدُ لا يُعتَق؛ لأنَّ المعطوف بالفاء لا يكون إلَّا بعدَ الأوَّل، وكذلك (ثُمَّ).

مسألة

فإن قال لها: إنْك لَّمتُكِأ ودخَلت دارَكِ؛ فأنت طالِقٌ. طُلِّقتْ بواحدٍ من الفعلَينِ، وإن لم يُكرِّر (إن)، فأيهما وقَع طُلِّقتْ، لأنَّ (أو) لأحد الشيئَينِ، وهو بمنزلة قولك: إنْ كلَّمتُكِ، وإنْ دخَلتِ دارَك؛ فأنت طالِقٌ، لا فَرْقَ بينهما في وقوع الطَّلاق.

وكذلك في العِتاق إذا قال: إنْ كلَّمتُ زيدًا أو دخَلتُ الدارَ؛ فعبدي حُرٌّ. عُتِق بواحدٍ منهما، وإنْ وقَع الفِعلانِ وقَع الطَّلاق والعِتاقُ؛ لأنَّه إذا وقَع بواحدٍ فالاثنان أجدرُ أن يَقَع بهما.

مسألة

إذا قال لها: أنت طالِق وإنْ دخَلتُ الدارَ.طُلِّقت في وقتهاعلى كلِّ حالٍ؛ لأنّ المعنى: أنت طالِقٌ إن لم أَدخُلِ الدارَ وإن دخَلتُها، لأنَّ الواو عاطفة على كلام محذوف.

وكذلك إذا قال: عبدي حُرٌّ وإنْ دخَلت دارَك. عُتِق على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ المعنى: عبدي حُرٌّ إن لم أَدخُل دارَك وإن دخَلتُها.

وكذلك إن قال: عبدي حُرٌّ وإن لم أَدخُل دارَكِ.طُلِّقتْ لوقتها على ما ذكَرتُ لك.

مسألة

فإن قال لها: أنتِ طالِقٌ إذا دخَلتِ الدارَ. لم تَطلُق حتى تَدخُلَ الدارَ.أمَّا (إن) فشرطٌ لا يَقَع الطَّلاقُ إلَّا بعد وجود ما بعدها، وأمَّا (إذا) فوقتٌ مستقبلٌ فيه معنى [4/ظ] الشرط، فكأنَّه قال: أنت طالِقٌ إذا جاء وقتُ كذا، فهي تَطلُق وقتَ دخول الدار.

فقد استوت (إن) و (إذا) في هذا المَوضِع في وقوع الطَّلاق، ولهما مواضع كثيرة يَفترِقان فيها في هذا المعنى ستَمُرُّ بكإن شاء الله تعالى.

مسألة

فإن قال لها: أنتِ طالِق أَن دخَلتِ- بفتح (أن)- طُلِّقتْ لوقتها؛ لأنَّ المعنى: أنت طالِقٌ من أجل أَنْ دخَلتِ الدارَ. ولِأَنْ دخَلتِ الدارَ. فقد صار دُخُول الدار علَّةَ طلاقِها، والسببَ الذي من أجلِه طلَّقَها، لا شرطًا لِوُقُوع الطَّلاق كمَا كان في باب (إن)، وهي تَطلُق إذا فتح (أن)؛ كانت دخَلتِ الدارَ أو لم تَدخُل، فإنَّ الطَّلاق يَقَع بها في وقته.

(ISSN : 2536 - 9555)

وكذلك إذا شدَّد (أنَّ) وفتحها، فقال: أنت طالِقٌ أنَّك دخَلتِ الدارَ. طُلِّقتِ لِوقتِها؛ كانت دخَلتِ الدارَ أو لم تَكُن دخِلتْ.

وشرحُ ذلك: أنَّه لو بلَغه أنها دخَلتْ دارَ زيدٍ ولم تَكُن دخَلتْها في الحقيقة فقال لها: أنت طالِقٌ ثلاثًا. فقالتْ له: لِمَ طلَّقتَنِي. فقال: من أجل أنَّك دخَلتِ دارَ زيدٍ. فقالت: إنّي لم أَدخُلْها قطُّ. وقَع الطَّلاقُ ولم يَكُن ذلك بمانعٍ من وُقُوعه.

وكذلك إذا قال لها: أنت طالِقٌ أَنْ دخَلتِ دارَ زيدٍ. فكأنَّه طلَّقها ثُمَّ خبَّر بالعلَّة التي من أجلها[64]طلَّقها، والسببُ والإخبار بذلك لا يَمنَع من وُقُوع الطَّلاق.

وكذلك لو قال لها: أنت طالِقٌ إنَّك دخَلتِ الدارَ. فكسَر (إنَّ) وشدَّدها؛ طُلِّقتْ، وهذا لم يُخبِرْها بالعلَّة التي من أجلها طلَّقها، ولكنَّه طلَّقها ثُمَّ خبَّرها بخَبَرٍ مُنقطِعٍ من الأوَّل، وكأنَّه خبَّرها بما ليس ممَّا هُما فيه بشيء، فالإخبار به والإمساك عنه سواءٌ، إذ ليس بشرطٍ للطَّلاق ولا بعلَّة له.

فهذا الفَرْقُ بين كسر (إنَّ) وتشديدها وبين فتحها وتشديدها، وفتحها وتخفيفها، وكسرها وتخفيفها. فاعْلَمْ ذلك.

مسألة

فإن قال لها: أنت طالِقٌ إذْ دخَلتِ دار زيدٍ. فكأنَّه قال لها: أنت طالِقٌ وقتَ دُخُولك دارَ زيد فيما مضَى، وهي في تقدير: أنت طالِقٌ أمسِ. فالطَّلاق يَقَع بها، وذِكرُه المُضِيَّ لَغْوٌ. وهذا في اللغة كلامٌ متناقِضٌ، قد نقَض آخِرُه أوَّلَه، اللهمَّ إلَّا أن يكون قد طلَّقها يومَ دُخُولِها دارَ زيدٍ، ثُمَّ خبَّرها الآن بما كان منه في ذلك الوقت.

وإن كانت[65] لم تَدخُل دارَ زيدٍ قطُّ، فقال لها: أنت طالِقٌ إذْ دخَلت دارَ زيدٍ. فكأنَّه قال لها: أنت طالِقٌ أمسِ. ثُمَّ كذَب عليها بقوله: دخَلتِ دارَ زيدٍ. فسواءٌ هذا

(64) في الأصل: أجله. والمثبت من مصدر التخريج، وهو الموافق للسياق.

وقوله: أنت طالِقٌ أمسِ. و: أنت طالِقٌ إذْ دخَلتِ دارَ زيدٍ. ولو حُمِل هذا على حقيقة اللغة كان قوله: أنت طالِقٌ إذْ دخَلتِ دارَ زيدٍ. و: أنت طالِقٌ أمسِ. كلامًا مستحِيلًا؛ لأنَّه متناقِضٌ؛ كأنَّه قال: أُطلِّقك أمسِ.

وأمَّا قوله: أُطلِّقك أمسِ، فمُحالٌ؛ لانتقاضِ أوَّلِه بآخِره.

وأمَّا قوله: طلَّقتُكِ أمسِ، فإن كان قد فعَل فقد مضَى القولُ فيه، وإن كان لم يَفعَل فإنَّما كذَب في إخباره، وباب وقوع الطَّلاق فيه ما يذهب الفقهاء في ذلك.

مسألة

إذاقال: كلَّما دعَوتُك فإنْ أَجَبْتَنِي فعبدي حُرٌّ. فدَعَاه ثلاثَ مرَّاتٍ وأَجابَه مرَّةً، فإنَّه يُعتَق واحدٌ من عبيدِه؛ لأنَّ الإجابة مُشترَطةٌ مع الدُّعاء، وهي تَتردَّد [5/و] فلا يُعتَق العبدُ إلَّا بدعاءٍ معه إجابةٌ.

وكذلك إن قال لامرأته: كلَّما نادَيتُكِ فإنْ أَجَبْتِنِي، فأنت طالِقٌ تطليقةً. فناداها ثلاثَ مرَّاتٍ فأَجابتْه مرَّةً طُلِّقت واحدةً.

مسألة

أَنشَد الكسائيُّ[66]:

فإنْ تَرْفُقِي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَحْزَمُ وإنْ تَخْرَقي يا هندُ فالخُرْقُ أَشأَمُ

فأنت طَلَاقٌ[67]والطَّلاق عزيمةٌ ثلاثًا ومَن يَخرَقُ أَعَقُّ وأَظلَمُ

---

(65) في الأصل: كان. والمثبت من مصدر التخريج، وهو الأليق بالسياق.

(66)الأبيات لا يُعرَف قائلها، وهي من بحر الطويل، وقد ذكَرها أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر – بيروت، ط1، 1408هـ – 1988م، (129/5)،وابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م،ص76، وخزانة الأدب (461/3).

(ISSN : 2536 - 9555)

فبِينِي بهاإنْ كُنْتِ غيرَ رقيقةٍ[68] وما لامرئٍ بَعْدَ الثلاثِتَقَدُّمُ[69]

أمَّا قوله: أنت طلاقٌ[70]ففيه وجهانِ:

أحدهما: أن يكون مصدرًا موضوعًا مَوضِع اسم الفاعل كما قيل: رَجُل عَدْل، أي: عادل. ورَجُلٌ صَوْم، أي: صائم. وفِطْرٌ وزَوْرٌ، أي: مُفطِر وزائر. كما قال الله عز وجل: إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا {الملك:30}، أي: غائر[71].

وقد يَقَع المصدر في مَوقِع المفعول أيضًا، كمَا قيل: رَجُلٌ رِضًى، أي: مَرضِيٌّ. فكأنَّه قال: أنت طلاقٌ[72]. فوضَع (طلاقًا) مَوضِع (طالِقٍ) اسم الفاعل كمَا تَرَى.

وهذه المصادر إذا وُضِعت مَوضِع أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فإنْ شئتَ تَركتَها على لفظٍ واحدٍ مُفْرَدٍ في الواحد والاثنين والجَمْع والمؤنَّث؛ فتقول: رَجُلٌ عَدْلٌ، ورِجالٌ عَدْلٌ، ونِسوَةٌ عَدْلٌ، وإنْ شئتَ ثنَّيتَ وجمَعتَ، فقد قيل: عُدُولٌ ومَقانِعُ. أَنشَد أبو عبد الله نِفْطَوَيْهِ[73]: أَنشَدَنا أحمد بن يحيى[74] عن ابن الأعرابيّ[75][76]:

---

(67) في الأصل: طالق. والمثبت من مصادر التخريج، وهو الصواب.

(68) في مصادر التخريج: رفيقة.

(69) في مصادر التخريج: مقدم.

(70) في الأصل: طالق. والمثبت من مصادر التخريج، وهو الصواب.

(71) في مصادر التخريج: غائرًا. على البدلية، والمثبت من الأصل جائز على أنه خبر مبتدأ مرفوع.

(72) في الأصل: طالق. والمثبت من مصادر التخريج، وهو الصواب.

(73)إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب، الملقب بنفطويه، أخذ عن ثعلب والمبرد، له تصنيف كثيرة، منها: غريب القرآن، والمقنع في النحو، توفي سنة 323هـ. راجع: إنباه الرواة (211/1)، وبغية الوعاة (428/1).

طَمِعْتُ بلَيْلَى أن تَرِيعَ وإنَّما تُقَطِّعُ أعناقَ الرجالِ المَطامعُ

وبايَعْتُ لَيْلَى في خَلاءٍ ولم يكن شُهُودٌ على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ

فجمَع (عدلًا) و (مقنعًا»، فقال: عُدُول، ومقانع. كمَا تَرَى.

والوجه الثاني في قوله: فأنتِ طلاقٌ. أن يكون حذَف المضافَ، وأَقام المضافَ إليه مقامَه، كمَا قيل: صلَّى المسجدُ، يريد: صلَّى أهل المسجد. وكمَا قال الله عزّ وجلّ: وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا {يوسف:82}، يريد: أهل القرية[77]، وأصحاب العير. فحذَف المضافَ، وأقام المضافَ إليه مقامَه، فكذلك أراد: أنتِ ذات طلاقٍ. فحذَف المضافَ، وأقام المضافَ إليه مقامَه.قالت الخنساء[78]:

تَرْتَعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ[79]فإنما هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ

---

(74) يريد الإمام ثعلبًا شيخَه.

(75) محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي، كان نحويًّا عالمًا باللغة والشعر، أخذ عن المفضل الضبي، وأخذ عنه ثعلب، له تصانيف كثيرة، منها: النوادر، الأنواء، صفة المحل، صفة الدرع. توفي سنة 230هـ على الأرجح. راجع: إنباه الرواة (128/3)، وبغية الوعاة (105/1).

(76) البيتان من بحر الطويل، وهما للبعيث الهاشمي؛ ذكرهما أبو علي القالي، الأمالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط2، 1344هـ – 1926م، (196/1)، والبكري، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ط1، 1971م،ص408.

(77) في الأصل: العير. والمثبت من مصدري التخريج، وهو الصواب.

(78) البيت من البحر البسيط، وهو للخنساء في ديوانها، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط2، 1425 – 2004م،ص46.

(79) في الأصل: ذكرت. والمثبت من الديوان، ومصدري التخريج.

(ISSN : 2536 - 9555)

أي: ذات إقبال وإدبار. وقد يَجُوز أن يكون جعلُها الإقبال والإدبار؛ لِكثرة ذلك منها مجازًا واتِّساعًا. وأنشد سيبويه[80]:

وكيفَ أُواصِلُ مَنْ أصبحَتْ خِلالتُه كأبي مَرْحَبِ

يريد: كخلالة أبي مرحب. والخلالة: الصداقة.

وأمَّا قوله: والطَّلاق عزيمة ثلاثًا. فإنَّه إذا نصَب الثَّلاث، فكأنَّه قال: فأن تِطالِقٌ[81]، فوقَع بها الطلاق الثلاث، ويكون قوله: والطلاق عزيمة منِّي. جَدًّا غيرَ لَغْوٍ.

وإذا قال: فأنت طالِقٌ والطلاق عزيمة ثلاثٌ؛ برفعِ (ثلاث)، فكأنَّه قال: أنت طالِقٌ. ثُمَّ قال: والطلاق عزيمة ثلاثٌ، أي: الطلاق ثلاثٌ، أي: الذي بمِثله يَقَع الفِراقٌ هو الثلاث. فيكون (ثلاث) خبرًا ثانيًا عن الطلاق أو موضِّحًا للعزيمة، وإن شاء كان تقديره: فأنت طالِقٌ ثلاثًا، ثُمَّ فسَّر ذلك بقوله: والطلاق عزيمة ثلاثٌ. كأنَّه قال: والطلاق الذي ذكَرتُه أو نوَيتُه عزيمةٌ، ففسَّره بهذا. ودليل هذا: إذا نوَى الثلاث، ودليلُ قصد[82]الثلاث قولُه في البيت الذي بعدَه : فبيني بها. فهذا يَدُلُّ على أنَّه أراد الثلاثَ والبَينُونةَ.

ويَجُوز [5/ظ] نصب (عزيمة) إذا رفَع (الثلاث)، فقال: والطلاق عزيمةً ثلاثٌ. فيَنتَصِب على إضمار فِعلٍ، كأنَّه قال: والطلاق ثلاثٌ، أَعزِمُ ذلك عزيمةً. ويَجُوز

(80) البيت من بحر المتقارب، راجع: سيبويه، الكتاب، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ – 1988م، (215/1)، والبيت للنابغة الجعدي، انظر ديوانه، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م،ص39.

(81) في الأصل: طلاق. والمثبت من مصدري التخريج، وهو الصواب.

(82) في الأصل: نصب. والمثبت من مصدري التخريج، وهو الصواب.

أن يكون تقدير قوله: والطلاق إذا كان عزيمةً ثلاثٌ. كمَا تقول: عبدُ الله راكبًا أحسنُ منه ماشيًا. وكمَا تقول: هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا.

وأمَّا قوله: ومَن يَخرَق أعقُّ وأظلمُ. فمِن كلام الشعراء، لا يَجُوز في منثور الكلام.انتهى.

الثالث

قال ابن هشام(83): سئلت عن الفَرْق بين قولنا: والله لا كلَّمتُ زيدًا ولا عمرًا ولا بكرًا. بتَكرار (لا) وبدون تَكرارها، حتى قيل: إنَّ الكلام مع التَّكرار أَيْمانٌ في كلٍّ منها كَفَّارةٌ، وأنَّه بدون التَّكرار يَمِينٌ في مجموعِها كَفَّارةٌ.

والجواب: أنَّ بينهما فَرْقًا يَنبَنِي على قاعدة، وهي أنَّ الاسمَينِ المُتَّفِقَي الإعراب المتوسِّط بينهما واوُ العطف تارةً يَتعَيَّن كونُهما متعاطِفَين، وتارةً يَمتَنِع ذلك، ويَجِب تقدير مع الباقي، ويكون العطفُ من باب عطف الجُمَل، وتارةً يَجُوز الأمرانِ:

فالأول: نحو: اختصَم زيدٌ وعمروٌ، و: اصطلَح زيدٌ وعمروٌ، و: جلَستُ بين زيدٍ وعمروٍ، و: هذان زيدٌ وعمروٌ؛ وذلك لأنَّ الاختصام والاصطلاح والبَينِيَّة والمبتدأ الدَّال على متعدِّد، لا يكتفي بالاسم المفرد.

والثاني نحو: قامت هندٌ وزيدٌ، وقوله تعالى: "لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ" {البقرة:255}، وقوله عز وجل:" فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ" {المائدة:24}، "اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ" {طه:42}، "اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ" {البقرة:35}، [الأعراف: ١٩]، "لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ"{طه:58}.

(83) ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر (7/231-240).

(ISSN : 2536 - 9555)

فهذه ونحوُها يَتعيَّن فيها إضمار العامل، أي: ولايأخذه نومٌ، ولْيَذهَب ربُّك، ولْيَذهَبْ أخوك، ولْيَسكُنْ زَوْجُك، وكذلك التقدير: ولا نُخلِفه. ثُمَّ حذَف الفعل وحدَه؛ فبَرَز الضميرُ وانفصَل.

ولولا ذلك لزِم إعمال فعل الأمر والفعل المضارع ذي النون في الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل، وإسناد الفعل المؤنَّث إلى الاسم المذكَّر.

وكذلك قوله تعالى: "وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ" {الحشر:9}، وقول الشاعر[84]:

وزجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا

وقول الآخَر[85]:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً بارِدًا

وقوله[86]:

(84) عجز بيت، من بحر الوافر، وصدره: إذا ما الغانياتُ بَرزْنَ يوما.وهو للراعي النميري في ديوانه، جمعه وحققه: راينهرت فاييرت، فرانتس شتانير، بيروت، 1401هـ–1980م، ص269،والعيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة ط1، 1431هـ –2010م،(1074/3)،وهو في الخصائص (434/2)، وابن مالك، شرح التسهيل (262/2).

(85) صدر بيت من الرجز، عجزه: حتى شتت همالةً عيناها. والبيت دون نسبة في السيرافي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م، (70/1)، والخصائص (433/2)، والأنباري، الإنصاففي مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ– 2003م، (501/2).

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ورُمْحًا

أي: وألِفوا الإيمان، أو: وأحبُّوا الإيمان، وكحَّلن العيون، وسقَيتُها ماءً، وحامِلًا رُمحًا. ومن ذلك قولهم: ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ، أي: ولا جاءني عمروٌ؛ لأنَّ حرف النفي لا يَدخُل على المفردات، لأنَّ الذي يَنفِي إنما هو النسبة.

وكذلك القول في حرف الاستفهام إذا قيل: أجاءك زيدٌ أوَ عمروٌ؟- بتحريك الواو-، تقديره: أوَ جاءك عمروٌ؟

فإن قلتَ: ما ذكَرتَه في النافي منتَقَضٌ بقولهم: جئت بلا زادٍ. وما ذكَرتَه في الاستفهام منتَقَضٌ بقوله تعالى: أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ [الصافات: ١٦]، قالها لزمخشري.

قلتُ: أمَّا هذا الإعراب فمردودٌ، والصواب أنَّ(آباؤنا) مبتدأ، وخبرُه محذوف مدلولٌ عليه بقوله تعالى: لَمَبْعُوثُونَ كما أنَّها في قراءة مَن سكَّن الواو[87] كذلك.

وأمَّا المثال المذكور فأصله: ما جئتُ بزادٍ. ولكنَّهم عدَلوا عن ذلك لاحتماله لخلاف[88] المراد، وهو نفي المجيء البتَّة، فإنَّ مَن لم يَجِئْ يَصْدُقُ عليه أنَّه لم يَجِئْ بزادٍ، فلذلك أدخلوا (لا) على مصبِّ النفي، ومِن ثَمَّ سمَّاها النحويون: مقحمة، أي: داخلة في مَوضِع ليس [6/و] لها بالأصالة.

فإن قلتَ: فلِمَ يقولون: ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ. حتى احتيج إلى إضمار العامل؟ قلتُ: إنَّما يقولونه إذا أرادوا الدلالة على نفي الفعل عن كلٍّ منهما بصفتَي

---

(86)عجز بيت من بحر الكامل، وصدره: يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا. وهو دون نسبة في المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، (51/2)، وشرح كتاب سيبويه (70/1)، والخصائص (433/2)، والإنصاف (500/2).

(87) أي: سكَّن الواو من (أو)، وهي قراءة نافع وابن عامر. راجع: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، طنطا، ص367.

(88) في مصدر التخريج: خلاف.

(ISSN : 2536 - 9555)

الاجتماع والافتراق، إذ لو لم يُكرِّروا الثاني احتمل إرادة نفي اجتماعهما ونفيٍ كلٍّ منهما.

فإن قلتَ: فهلَّا أجازوا في الاستفهام: هل جاءك زيدٌ، و: هل عمرو، إذا أرادوا التنصيص على الاستفهام عن مجيء كلٍّ منهما، ورفعَ احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت؟

قلتُ: لئلَّا تَقَع أداة الصَّدر حشوًا.

فإن قلتَ: قُدِّر العامل، وقد صار ذو الصَّدر صدرًا.

قلتُ: نَعَمْ، لكن تَبقَى صورة اللفظ حينئذ قبيحة؛ إذ الأداة داخلة في اللفظ في حشو الكلام، وهُم معتَنُون بإصلاح الألفاظ كمَا يَعتَنُون بإصلاح المعاني.

والثالث نحو: قام زيدٌ وعمروٌ.

فإن قلتَ: فهل نصَّ أحدٌ على جواز الوجهَينِ في ذلك على وجوب تقدير العامل مع تَكرار النافي؟

قلتُ: أمَّا مسألة تَكرار النافي، فقد أَوضَحتُ بالدليل السابق وجوب تقدير العامل فيها. وأمَّا ما أَجَزتُ فيه الوجهين فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه، على أنني قد وقَفتُ في كلام جماعة على ذلك.

قال بعض المحقِّقِين: اعلم أنَّ الواو ضَرْبانِ: جامِعةٌ للاسمين في عامل واحد، ونائبةٌ منابَ التثنية[89]، حتى يكون قولك: قام زيدٌ وعمروٌ. بمنزلة: قام هذانِ. ومضمر بعدها الواو[90]، ويَنبَنِي عليها مسائل:

(89) في الأصل: التنبيه. والمثبت من مصدر التخريج، وهو الصواب.
(90) في مصدر التخريج: العامل.

أحدها: قام زيدٌ وهندٌ. بترك تأنيث الفعل، فهذا جائز على الوجه الأوَّل دُون الثاني؛ لأنَّا نقول على الأوَّل: غلَّبْنَا الذَّكَر، ولا يقال ذلك على الثاني؛ لأنَّ الاسمين لم يَجتَمِعَا.

الثانية: اشترَك زيدٌ وعمروٌ.

الثالثة: زيدٌ قام عمروٌ وأبوه.

وهاتان جائزتان على التقدير الأوَّل دُون الثاني.

والرابعة: النفي، فتقول على الأوَّل: ما قام زيدٌ وعمروٌ.فلا يُفِيد النفي كمَا تقول: ما قام هذان. وتقول على الثاني: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ. فيُفِيده كمَا تقول: ما قام زيدٌ ولا قام عمروٌ.انتهى.

وهو كلامٌ حَسَنٌ بَدِيعٌ، وقد أَورَده أبو حيان في «**الارتشاف**»[91]، وهو كالمُنكِر له لِلُطفِه وغرابتِه.

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) [الأحزاب: ٣٦]: «فإن قلتَ: كان من حقِّ الضمير أن يُوَحَّد كمَا تقول: ما جاءني مِن رَجُلٍ ولا امرأةٍ إلَّا كان من شأنه كذا وكذا. قلتُ: نَعَمْ، لكنَّهما وقَعَا تحت النفي فعَمَّا كلَّ مؤمِنٍ ومؤمنةٍ، فرجَع الضمير على المعنى لا على اللفظ»[92]. انتهى.

(91)راجع: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418- 1998م، (1983/4وما بعدها)،.

(92)الزمخشري، الكشافعن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407هـ، (540/3).

(ISSN : 2536 - 9555)

وقد أُشكِل هذا الكلام على بعضهم فاعترَضَه، وذلك لأنَّ النحويين نصُّوا على أنَّ الضمير [بعد الواو][93]– لكونها موضوعة للجمع– يكون على حسب المتعاطِفَين، تقول: زيدٌ وعمروٌ أَكرَمتُهُما. ويَمتَنِع: أَكرمتُه.

وأجابوا عن قوله تعالى: (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) {التوبة:62}، وأنَّ الضمير بعد (أو)– لكونها موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء– يكون على حسب أحد المتعاطِفَين، تقول: زيدٌ أو عمروٌ أَكرِمْه. ولا تقول: أَكرِمْهُما. وأجابوا عن قوله تعالى: (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا) {النساء:135}.

[6/ظ] فلمَّا رأى هذا المعترِض هذه القاعدة أُشكِل عليه قول الزمخشري: كان من حقِّ الضمير أن يُوحَّد؛ لأنَّ العطف فيهما بالواو، وسؤال الزمخشري على ما قدَّمت تقريرَه أنَّ الكلام مع النافي جملتانِ لا جملةٌ، والواو إنَّما تكون للجمع إذا عطَف مفردًا على مفردٍ، لا إذا عطَفتَ جملةً على جملةٍ، ومِن ثَمَّ منَعوا أن يقال: هذانِ يَقُوم ويَقعُد. وأجازوا: هذانِ قائمٌ وقاعدٌ. لأنَّ الواو جمَعت بينهما، وصيَّرتْهُما كالكلمة الواحدة المُثَنَّاة التي يَصِحُّ الإخبار بها عن الاثنين.

وقال سيبويه: «إذا قيل: رأيتُ زيدًا وعمرًا. ثُمَّ أَدخَل حرفَ النفي؛ فإن كانت الرؤية واحدةً قلتَ: ما رأيتُ زيدًا وعمرًا. وإن كنتَ قد مَرَرتَ بكلٍّ منهما على حِدَةٍ قلتَ: ما مَرَرتُ بزيدٍ ولا مَرَرتُ بعمروٍ»[94].

هذا معنى ما نقل عنهابن عصفور في «**شرح الجمل**»[95]، فأَوجَب تَكرارَ النافي عندَ تَكرار الفعل، ولكنَّه صرَّح بالفعل مع النافي، وقد بيَّنا أنَّ تَكرار النافي كافٍ؛ لأنَّه مُستَلزِم تكرير[96]الفعل.

(93) ليست في الأصل، وأثبتها من مصدر التخريج، وبها يستقيم السياق.
(94) الكتاب (438/1).

إذا تقرَّر هذا فنقول: إذا كرَّر الحالِف النافي فهي أَيمانٌ لِمَا بيَّنَّا من أنَّ تَكرارَ (لا) يؤذِن بتَكرار [العامل][97]، وصار قوله: والله لا كلَّمتُ زيدًا، ولا عمرًا ولا بَكْرًا. بمَنزِلة قوله: والله لا كلَّمتُ زيدًا، ولا ماشَيتُ عمرًا، ولا رأيتُ بَكْرًا. وهذه أَيمانٌ قطعًا، يَجِب في كلٍّ منها كفَّارةٌ، فكذلك في المثال المذكور، لا يَفترِقان إلَّا فيما يَرجِع إلى التصريح والتقدير، وكونُ الأفعال متحِدَّةَ المعنى أو متعدِّدة، وكِلَا الأمرَين لا أثرَ له.

وإذا لم يُكرِّر النافي فالكلامُ مُحتَمِلٌ لليمين والأيمانِ بِناءً على نِيَّة الفعل وعدمِها، وإنما حكَموا بأنَّها يمينٌ واحدةٌ بِناءً على الظاهر، كمَا أنَّهم لم يَحكُموا باتِّحاد اليمين مع تَكرار (لا)، مع احتمالها للزيادة كمَا في قوله تعالى: (وَلَا النُّورُ) {فاطر:20} بعد قوله سبحانه: (وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ (19) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ) {فاطر: 19، 20}، لأنَّه خِلافُ الظاهر، نَعَمْ؛ إنْ قصَد المتكلِّمُ بقوله: والله لا كلَّمتُ زيدًا وعمرًا. معنى: ولا كلَّمتُ عمرًا. فهو يَمِينانِ؛ لأنَّ ذلك أحد مُحتملَيْ الكلام، وقد نَوَاه.

وإنْ قصَد بقوله: لا كلَّمتُ زيدًا ولا عمرًا. معنى: لا كلَّمتُ زيدًا وعمرًا. الذي لم يُضمَر[98] فيه الفعل، وقدَّر (لا) زائدة فيَ مِينٌ واحدٌة، لا يَلزَمه في نفس الأمر إلَّا كفَّارةٌ واحدةٌ، وإن كان قد يَلزَم في الحُكم بخِلاف ذلك بِناءً على ظاهر لفظِه.

---

(95)ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، (د/ن)، (258/1).

(96) في الأصل: تقرير. والمثبت من مصدر التخريج، وهو الصواب.

(97) ليس في الأصل، والمثبت من مصدر التخريج.

(98) في الأصل: يضمن. والمثبت من مصدر التخريج، وهو الصواب.

(ISSN : 2536 - 9555)

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بِناءً على أنَّ (لا) إنما تُزاد إذا كان في اللفظ ما يُشعِر بذلك كقرينة قوله تعالى: (وَمَا يَسْتَوِي)، فإنَّ الاستواء لا يُعقَل منسوبًا إلى واحدٍ، وكذلك قوله تعالى: (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) {الأعراف:12} فإنّ من المعلوم أنَّ التوبيخ على امتناعه من السجود، لا على امتناعه من نفي السجود؛ لأنَّه إذا امتنع من نفيه كان مُثبِتًا له.

فأمَّا المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك، فلا تكون (لا) فيه إلَّا نافيةً. والله أعلم. انتهى.

وقال الكسائي لمحمد بن الحسن في مَجلِس الرشيد:مَن تَبحَّرَ في [7/و] عِلم العربية تَهدَّى إلى جميع العلوم، فقال له محمَّد بن الحسن: ما تقول فيمن سهَا في سجود السَّهْو؛ هل يَسجُد مرَّةً أخرى. فقال الكسائي: لا. قال: لِمَذا؟ قال: لأنَّ النحاة قالوا: المُصَغَّرُ لا يُصَغَّر. يعني مثل الثُّرَيَّا والكُمَيْت؛ لأنهما تصغير(ثَرْوَى) و(أَكْمَت)، فقالله محمَّد بن الحسن: فمَا تقول في تعليق الطَّلاق بالمِلك قال: لا يَصِحُّ. قال: لِمَ؟ قال: لأنَّ السَّيْل لا يَسبِق المَطَر[99].

الخاتمة

إن الغرض من إخراج التراث المخطوط محقَّقًا هو أن نطَّلع على ما تركه لنا علماؤنا من علم لنستضيء به في نظرنا فيما نحن بصدد النظر إليه من العلم، فإن شتى أنواع العلوم قائمة على مبدأ التراكم، فكلُّ مشاركٍ في العلم يُضيف لبِنةً

(99) هذه الرواية بهذا السياق جاءت في ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1، 1406هـ – 1986م، (407/2)، وجاءت في تاريخ بغداد (224/16)، لكن أبدل بشر المريسي والفراء بالكسائي ومحمد بن الحسن.

فيه، ولهذا كان لِزامًا من الاطلاع على جهود العلماء والباحثين في العلم من أجل هذا المبدأ.

وتتأكَّد ضرورة الاطلاع على جهد السابقين إذا كان هذا الجهد لأحد الأعلام المعروفين بسعة الاطلاع والتفنن في التصنيف، لِمَا في جهدهم هذا من الجديد النافع المفيد، ولهذا وقع اختياري على تحقيق رسالة ابن طولون: إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء. وقد بدى لي من خلال معايشة هذه الرسالة وتحقيقها بعض **النتائج والتوصيات**:

أوَّلًا: النتائج:

1-ابن طولون الحنفي من الشخصيات الموسوعية المشاركة في سائر الفنون، إلَّا أن له إسهامات كثيرة في علم النحو، حفظ فيها لنا نصوصًا من كتب مفقودة إلى الآن.

2-علم النحو ليس هو هذه القواعد الجامدة، بل علم النحو هو هذه القواعد التي من خلالها نتبيَّن معاني الكلام ونقِف على معانيه.

3-مشاركة النحوي في العلوم والفنون الأخرى مهمة، لأن العلوم الإسلامية مترابطة، وقد يُنبِّهك علم إلى شيء في علمك، والظاهر أن ابن طولون تنبَّه إلى عنوان رسالته بسبب مشاركته في علم الأصول والفقه، إذ النظر الأصلي للفقيه والأصولي إلى علم النحو إلى هذا المقصد الأعلى، وهو دور النحو في فهم دلالات الألفاظ.

4-التراث النحوي فيه من المصنَّفات النافعة التي فيها أفكار جديدة جيدة، لكن تحتاج إلى تنقيب ومعرفة، فليس كل ما في التراث على هذه الصورة، ولهذا لا بد أن تكون عناية الباحثين بإخراج هذا النمط من الكتب.

(ISSN : 2536 - 9555)

5–كلام المتقدمين من النحاة في النحو أقرب إلى المقصد من علم النحو الذي هو فَهم دلالات الكلام من كلام المتأخرين.

ثانيًا: التوصيات:

1–على الباحثين أن يعتنوا بتراث ابن طولون النحوي، إذ ظهرت كثير من مصنَّفاته مؤخَّرًا، فله العديد من الكتب النحوية التي تحتاج إلى إخراج، فأكثر الباحثين لا يعلم له إلا شرحه على ألفية ابن مالك.

2–على معلِّمي علم النحو أن يعتنوا في تدريسه بربطه بمقصده الرئيس، وهو فَهم الكلام ودلالاته، ويكون هذا بدعم شرح هذه القواعد بالنصوص الفصيحة من القرآن وكلام العرب، وتدريب الطلاب على هذا المنزَع.

3–فهم القرآن وسائر الكلام العربي الفصيح لا يتم إلا بعد إتقان علم النحو، ولهذا اشتُرِط في الفقيه والمفسِّر أن يكون عالِمًا بعلم النحو متقنًا له.

المصادر والمراجع

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418– 1998م.
2. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ – 1993م.
3. الأشباه والنظائر النحوية، للسيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ–1985م.
4. الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، دار الصحابة للتراث.
5. أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ.

6. الأمالي، لأبي علي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط2، 1344هـ - 1926م.
7. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط1، 1406هـ- 1982م.
8. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م.
9. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، دار الكتبي، ط1، 1414هـ - 1994م.
10. البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر - بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م.
11. بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية -لبنان، صيدا.
12. البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ - 1988م.
13. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م.
14. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 1422هـ- 2002م.
15. تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1419هـ - 1998م.
16. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشي الحنفي، مير محمد كتب خانه - كراتشي.
17. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي،تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997م.

(ISSN : 2536 - 9555)

18. الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط4.

19. ديوان الخنساء، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط2، 1425 – 2004م.

20. ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهرت فاييرت، فرانتس شتانير، بيروت، 1401هـ–1980م.

21. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.

22. سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ – 1985م.

23. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1، 1406هـ–1986م.

24. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد،حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1، 1406هـ – 1986م.

25. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر، ط1، 1410هـ – 1990م.

26. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، (د/ن).

27. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2008م.

28. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ.

29. طبقات المعتزلة، لابن المرتضى، تحقيق: سُوسَنّة دِيفَلْد – فِلْزَر، دار مكتبة الحياة – بيروت، 1380هـ– 1961م.

30. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الإشبيلي، ص128، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، وإرشاد الأريب (1744/4).

31. طبقات فحول الشعراء، للجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني– جدة.
32. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، للبكري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ط1، 1971م.
33. الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، لابن طولون الحنفي، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ابن حزم، ط1، 1416هـ–1996م.
34. الفهرست، للنديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط2، 1417هـ – 1997م.
35. القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، 1426 هـ – 2005م.
36. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ– 1997م.
37. كتاب القوافي، للأخفش، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، 1394هـ– 1974م.
38. الكتاب، لسيبويه، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ – 1988م.
39. الكشافعن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407هـ.
40. كمال البلاغة، لعبد الرحمن بن علي اليزدادي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341هـ.
41. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين الغزي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418هـ– 1997م.
42. مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، و دار الرفاعي–بالرياض، ط2، 1403هـ – 1983م.

(ISSN : 2536 - 9555)

43. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.
44. معجم الشعراء، للمرزباني، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف . كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1402هـ – 1982م.
45. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة ط1، 1431هـ – 2010م.
46. المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب– بيروت.
47. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3، 1405هـ – 1985م.
48. نكت الهميان في نكت العميان، للصفدي، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1428هـ–2007م.
49. نور القبس المختصر من المقتبس، لأبي المحاسن اليغموري، عني بتحقيقه: رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر، 1964هـ.
50. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م.
51. مغني اللبيب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط6، 1985م.